الفلاحة من ٤٠ عاما

في مثل هذا الشهر من ٤٠ عاما افتتحت « الفلاحة » بعدد يناير / فبراير سنة ١٩٢٧ عامها السابع ، ولعل من أهم الموضوعات التي تناولها العدد المذكور قانون الدورة الثلاثية ، إذ كان التدهور في محصول القطن السبب في الإسراع في إصداره ، ففي عام ١٩٢٦ انتابت البلاد خسارة فادحة بسبب انحطاط نوع القطن واضمحلال خصوبة الأراضي التي بلغت ٧٣,١٦٥,٦٤٩ قنطاراً قيمتها ٤١٠,٠٥٣,٣٢١ جنيها في غضون ٢٨ سنة فسنت الحكومة قانون الدورة الثلاثية بغية تحقيق الفوائد الآتية :

(١) المحافظة على خصوبة الأراضي وما يترتب على ذلك من زيادة غلة الفدان وجودة نوع المحاصيل .

(٢) تخفيف وطأة إصابة المحاصلات بالآفات الزراعية ، حشرية كانت أو فطرية .

(٣) توفير كمية المياه الصيفية للأراضي الواقعة في الجهات الشمالية من الدلتا .

(٤) زيادة المساحات التي تزرع زراعة شتوية والإكثار من زراعة الحبوب وعلف الماشية .

(٥) منع تشبع الأراضي بالمياه .

(٦) راحة الأرض وتشميس تربتها والتمكن من إتقان الزراعة الصيفية .

(٧) احتمال ارتفاع أسعار القطن تبعا لنظرية العرض والطلب من جهة وجودة النوع من جهة أخرى .

وقد قرر المستر « بلو » العالم الأمريكي لطبائع الحشرات ، الذي استدعته الحكومة المصرية للبحث في سبب عجز محصول القطن فقال : « إن النسبة التي يمكن تخصيصها لزراعة القطن في مصر مع اتقاء سوء النتيجة هي باجماع الآراء نحو ثلث

المساحة الكلية المزروعة وكل استزادة فوق ذلك تعد من الخرق وفساد التدبير فى إدارة الشئون الزراعية . وقال أيضا : « القطن هو محصول مستنفد يسلب الأرض أو يصيبها بشىء يؤدى حتما إلى نقص خصب التربة وإضعاف قدرتها على إنتاج القطن » .

وقرر صحة هذه النظرية جناب المستر « ماكنزى » ناظر مدرسة الزراعة العليا سابقا . وهو من كبار علماء الكيمياء ومن الثقاة المعروفين فى العالم ، فقال: « إن الدورة الثنائيه تضعف بمقدار ١٩٧٣,٤ رطلا من الأزوت و ٨٧٤,٥ رطلا من حمض الفسفوريك، و ٢٠٠٩,٧ رطلا من البوتاسا . وهذه هى العناصر الثلاثه التى تحتاج الزراعة إلى تعويضها بالأسمدة، وقال: «إنه لا تمكن استعاضة هذه المواد بوضع الأسمدة البلدية حيث إنه مقطوع بعدم كفايتها. وأما الأسمدة الكيميائية فلبعضها تأثير سىء على خواص الأرض وقوة تماسكها » .

وقرر السير جون رسل مدير محطة التجارب بروثامستد وهى أكبر محطة للتجارب فى العالم وتعتبر تجاربها حجة صحيحة للتطبيق العلمى والعملى فى المحاضرة التى ألقاها فى مدرسة الاقتصاد بلندن فى موضوع ضعف الأراضى التى تزرع قطنا ما علقت عليه الجرائد الانكليزية بأنه إنذار موجه من السير جون رسل إلى الزراع بصفة عامة وزراع القطر المصرى بصفة خاصة . وقال فى محاضرته السالفة الذكر : « بأن القطر المصرى يستورد مقادير عظيمة من نترات الصودا للتسميد وبين أن الحاجة ماسة إلى الإصلاح قبل أن تصبح التربة المصرية جدباء » .

وقد رأت وزارة الزراعة فى سنة ١٩١٥ أن تستفتى رأى الشركات الزراعية فى مصر التى تضمها جمعية تسمى جمعية الشركات للأراضى المصرية ، وأجابت هذه الجمعية بما يأتى : « إنه من الوجهة الزراعية رؤى من المناسب أنه يجب على الحكومة دائما ألا تشجع زراعة أكثر من ثلث المساحة لأى محصول فى أى سنة ما عدا المحاصيل الأزوتية ، والشركة على يقين من أهمية هذا القرار ، ونرى بأن هذه المسألة جديرة بالعناية » .

كما قرر فرع الفطريات بوزارة الزراعة ما يأتى : « أن مرض الذبول أو الشال الذى يصيب الأقطان بكثرة يتضاعف فى الدورة الثنائية إذ قد بلغت الإصابة

فى بعض الحقول ٩٦ فى المائة فى السكلاريدس ، و ٧٣ فى المائة فى صنف ٣١٠ ، و ٥٠ فى المائة فى الأصيل والنهضة ، و ٦٣ فى المائة فى البليون .

وقال المستر ويلكوكس عالم الحشرات فى كتاب الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٥ «إنه فضلا عما لتأثير زراعة القطن مرة كل سنتين فى الأرض الواحدة من انحطاط نوع القطن وإضعاف الأراضى نفسها فإن لذلك أيضاً تأثيراً فى ازدياد الحشرات وإذ نعطى لها مجالا واسعا للانتشار والتكاثر ، وأن تكرار زراعة مساحات كبيرة من صنف واحد مرة كل سنتين فى الأرض نفسها مما يهيء للحشرات ظروفا ملائمة لتربيتها وتغذيتها .

وقد كان من جراء عدم تقييد زراعة القطن بثلث الزمام أن توسع المزارعون فى زراعته وأصبحت المساحه الباقية لا تكفى لتموين البلاد بالمحصولات الأولية الأخرى ، سواء للمؤونة من الحبوب أو لتغذية الماشية ، وتصرف البلاد فى هذا السبيل جزءاً عظيما من ثروتها فقد بلغ فى مدة ٢٨ سنه ٤٥٧,٨٤٠,١٣٥ جنيها مصريا .

ولا يخفى أن تصميمات الترع وضعت لتروى ٤٠ فى المائه من زمام الأطيان الواقعة عليها الزراعة الصيفية . ولما كانت الزراعة الصيفية فى الحالة الحاضرة تزيد عن هذه النسبة وتتجاوز الضعف احيانا فى بعض المناطق ، فإن وزارة الأشغال تضطر أمام هذه الزيادة إلى رفع منسوب المياه فى الترع فينشأ عن هذا الارتفاع زيادة مستوى المنسوب المائى فى تربة الأراضى وهذا من شأنه أن يشبع القرية بالمياه فلا تفور جذور النباتات فى الأرض إلا لحد لا يكفى ولا تمتص من المواد إلا بقدر قليل . فضلا عن أن تشبع التربة بالمياه يزيد فى الأملاح الضارة التى تتكون على سطح التربة ، وبالتالى تقلل من خصوبتها وتضعف فيها البكتيريا التى تتوقف على إنمائها تحليل المواد الغذائيه للنبات .

ولقد أجمع كل من المستر هرست الموظف بمصلحة المساحة وجبسون باشا مدير مصلحة الدومين سابقا والدكتور لورانس بولز العالم النباتى الشهير على ما يأتى : «أن من أكبر الأسباب التى توجب عجز محصول القطن مسألة ارتفاع المستوى المائى فى الأرض الذى ينشأ من كميات المياه اللازمة لرى مساحه القطن » ...